مقاربات التعاون الحدودي المغاربي

The Maghreb border cooperation Approaches

*تاريخ الإرسال:2019/02/16 * تاريخ القبول: 2019/04/17 * تاريخ النشر: 2019/06/01*

د/ بن صايم بونوار
أستاذ محاضر (أ)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)
bensaim13dz@yahoo.fr

ملخص:
تحاول هذه الورقة البحثية استعراض أهم العناصر التحليلية المرتبطة بمناقشة مسألة الحدود المغاربية، واستكشاف مجالات التعاون الحدودي بين دول المغرب العربي، وأهم المقاربات التي تنتظم حولها والآليات الموضوعة لأجلها، كما تسعى إلى استكشاف آفاق هذا التعاون في ظل التهديدات والتحديات الأمنية الراهنة بالمنطقة.
وتخلص إلى أن هذا التعاون تنقصه الفعالية بسبب سيطرة قيم الريبة والشك بين الدول الأطراف، حيث المعلومات المتبادلة ناقصة لا سيما في مجال التهريب وتجارة المخدرات التي تتفاوت تقديرات الدول المغاربية في ترتيبها في أجندتها الأمنية، وهي مباريات ناقصة بلغة التفاوض.

الكلمات المفتاحية: التعاون الحدودي، المغرب العربي، الجيوبوليتيك، النزاعات الحدودية، الأمن.

Abstract :

This paper attempts to review the most important analytical elements related to the discussion of the Maghreb border issue, exploring the areas of border cooperation between the Maghreb countries, the main approaches and the mechanisms established for them, and exploring the prospects of this cooperation in light of the current security threats and challenges in the region.

It concluded that this cooperation is ineffective due the values of suspicion and suspicion among the States parties, where the information exchanged is incomplete, especially in the field of smuggling and drug trafficking, which vary in the Maghreb countries' ranking in its security agenda.

Keywords: border cooperation, Maghreb, geopolitics, border conflits, security.

مقدمة:

ساهمت التحولات الطارئة على وظائف الدولة زمن العولمة في بروز أزمة تماسك الدولة الوطنية (الدولة/الأمة)، وتراجع سيادتها بفعل التكنولوجيات الحديثة، وانكشافها الأمني الاستخباراتي، وكثافة التفاعلات عبر الوطنية وتزايد الاعتماد المتبادل، وتسارع عمليات التدويل مع اختراق القيم الأخلاقية والدينية والثقافية عبر استغلال التناقضات الداخلية، مما أدى في المحصلة إلى تلاشي الحدود بين الداخل والخارج، ومن ثمة أصبحت الحدود ظاهرة سياسية تتسم بديناميكية التغير في المفهوم والأولوية في أجندة السياسة العامة، والاستراتيجيات الوطنية والدولية إزاءها.[1]

ظلت مسألة الحدود حاضرة في النقاش الأمني والسياسي المغاربي منذ استقلال دول المغرب العربي، وارتبطت بعديد النزاعات البينية التي لعب فيها المعطى الإستعماري والأنثروبولوجي أدوارا رئيسية، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية؛ لكنها ازدادت تفاقما وتشعبا بفعل العوامل العامة سالفة الذكر، إضافة إلى تعاضم الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود في المنطقة، وتنامي حجم التهديدات الهجينة، لا سيما تجارة الأسلحة والهجرة غير الشرعية ومختلف الإرتباطات الشبكية الموجودة بينها، مما سنح ببروز اهتمام دولي بمسألة الحدود المغاربية، نتاج علاقتها باستقرار منطقة الساحل الإفريقي وبالمنطقة المتوسطية وارتباطها بالأمن الأوربي؛ ومن هنا برزت الدعوة لمقاربة جديدة لتأمين الحدود.

وعليه جاءت إشكالية هذه الورقة البحثية كالآتي:

ماهي المقاربات الموجودة والممكنة لتفعيل التعاون الحدودي بين دول المغرب العربي؟

1- البعد التاريخي في مسألة الحدود المغاربية:

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز البعد التاريخي عند دراسة موضوع الحدود المغاربية، نتاج عدة عوامل، لعل أبرزها:

- **الإرث الإستعماري لسياسة الحدود (السكان في قلب الجيوبوليتيك):**

التقسيم الاستعماري للحدود لم يراعي الخصوصيات الأنثروبولوجية للمنطقة المغاربية، أين وجدت الكثير من العائلات نفسها مشتتة بين دولتين أو أكثر (حالة الحدود الجزائرية المغربية وكذا الجزائرية التونسية)، ويقتضي لقاؤها في المناسبات العائلية أحيانا السفر لمئات الكيلومترات، في حين أن الفاصل الجغرافي بينها لا يتجاوز بضع عشرات الأمتار.

وتعتبر الحالة الترقية أبرز مثال يمكن أن نسوقه في هذا المجال، حيث أصبحت الدولة خطرا يهدد قبائل التوارق المتواجدة على إقليمها، ويرتبط هذا الخطر بآداء الدولة الفاشلة وما يمكن أن ينجر عنه من أزمات؛ لاسيما إذا اقترنت هذه الظاهرة بصراع قومي اثني وبروح عسكرية وبصراع اقليمي؛[2] فالحقوق الجغرافية التي تجاوزها المستعمر الفرنسي أثناء عملية ترسيم الحدود قضت على النمط الاقتصادي المعيشي لقبائل التوارق المعروفة بحرية التنقل دون الحاجة للمرور عبر مراكز العبور الحدودية والتعامل مع الإثنيات الأخرى[3]؛ وهي الميزات التي أكسبتها خصوصيات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى وضعتها في مواجهة مباشرة مع الدول المنبثقة عن حركات التحرر.[4]

الشكل 01: خريطة توضح مناطق تواجد القبائل الترقية.

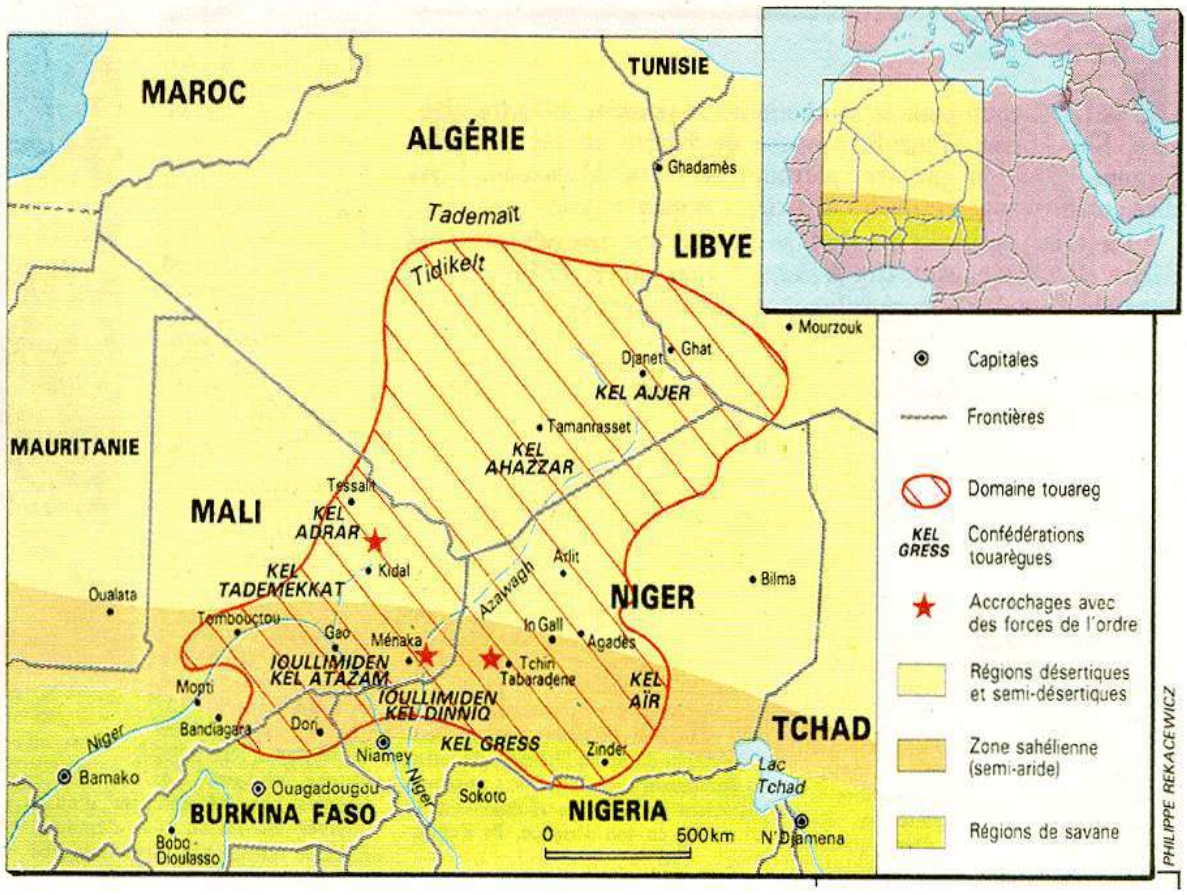

المصدر:

Malek Chebel, "Un peuple du désert saisi par les états: Sortis de l'oubli, les Touaregs souffrent de l'histoire", le Monde Diplomatique, Octobre 1991, P12.

تعاني قبائل التوارق أيضا من أزمة سوء الأوضاع المعيشية والقحط الناجم عن موجة الجفاف التي تضرب منطقة الساحل الإفريقي منذ سنوات عديدة[5]، وهي القبائل التي اعتمدت في تواجدها على عنصر التجانس مع الطبيعة بشكل يخدم نمط حياتها المعيشي، إضافة إلى غياب عدالة توزيع الموارد الاقتصادية، حيث اعتبر "ايدغارد بيساني" EDGAR PISANI أن الخطر الحقيقي الذي تتعرض له قبائل التوارق هو التخلف والعزلة والفقر وليس خطر العسكريين.

وتعتبر منطقة انتشار التوارق من البؤر البالغة الحساسية أمنيا، ومن أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن المغاربي، بل ويعتبر حضورها ضمن الأولويات الأمنية الجزائرية خاصة قديما مقارنة بالتهديدات الأمنية الأخرى، كما تعتبر موروثا استعماريا يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينافاسو 1960، والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل التوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي التزمت باحترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا بها، وإسبانيا وإيطاليا تم ترسيمها

بشكل لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية والتوارق بشكل خاص.

لقد انقسم التوارق في ظل هذا الواقع ضمن موقفين: موقف يرفض واقع التقسم ويطالب بتكوين دولة توارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للوضع الراهن ويشترط التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، وساد التوتر منذ ذلك الحين علاقات التوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها، لاسيما دولتي مالي والنيجر، مما أجبر التوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي لدواع مطلبية حقوقية؛ فظهرت بالنتيجة مجموعة من الحركات الأزوادية المتمردة على سلطات الحكومات المركزية لمالي والنيجر، وساهمت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر وموريتانيا بالخصوص، كما زاد من مخاطر سعيها للإنفصال مهددة الأمن المغاربي في الصميم[6].

- **عدم تباث الحدود تاريخيا:**

لا سيما بالعودة إلى التاريخ الوسيط للمغرب العربي الكبير، وصراعات الممالك البربرية الإسلامية في المنطقة والتي لم تستقر على معالم حدودية ثابتة، وهو متغيّر رئيسي في الكثير من النزاعات المغاربية المعاصرة، على رأسها قضية الصحراء الغربية.

- **النزاعات الحدودية تفرض المنطق الجيوسياسي في التحليل:**

أثناء ثورة التحرير الوطني الجزائرية، طرحت كل من تونس والمغرب دون جدوى مشاكل الحدود التي كانتا ترغبان في تغيرها، لأن المستعمر الفرنسي رفض مناقشتها لعدم نيته مغادرة الجزائر؛ ومباشرة بعد استقلال تونس قدم الرئيس بورقيبة طلبا بضم جزء من صحراء ليبيا وجزء آخر من صحراء الجزائر، كما التمست المغرب مراجعة الحدود ضمن تصورها لخارطة "المغرب الكبير" -أنظر الشكل (2)- لكن الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضت أي مناقشة للموضوع قبل استرجاع سيادة الجزائر[7].

وبعد استقلال الجزائر، ظهرت نزاعات حدودية بينها وبين معظم جيرانها، خصوصا مع تونس والمغرب، لعبت فيها الاختلافات الإيديولوجية دورا مسببا، حيث أدت سياسة الجزائر إزاء المعارضة المغربية (ممثلة في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، مع ظهور التقارب المصري، وحاجة النظام الملكي في المغرب لإيجاد التضامن الداخلي إلى تطوير مستوى النزاع الحدودي.

استندت المملكة المغربية إلى مفاهيم شخصية وسياسية [(*)] للمطالبة بجزء واسع من غرب الصحراء الجزائرية، حيث إن غناها بمناجم الحديد (غار جبيلات تحديدا)، وموقعها الاستراتيجي في امتداد المملكة المغربية إلى طموحاتها في موريتانيا عزز من حدة هذا النزاع، فقد استولى الجيش المغربي على جزء من هذه المناطق في أكتوبر 1963، أعقبه رد فعل جزائري على الحدود المشتركة، ثم امتدت الاشتباكات إلى غاية 5 نوفمبر 1963 في ثلاث مناطق، تندوف وبشار الجزائرية، وفجيج المغربية، عرفت باسم "حرب الرمال"،لم تستطع المجموعة العربية احتواء هذه الحرب "المصغرة "، في حين نجحت اللجنة المتكونة من السنغال وإثيوبيا وكوديفوار والسودان وتنزانيا التي شكلها مجلس وزراء الوحدة الإفريقية في دورته الاستثنائية المنعقدة يوم 15 نوفمبر 1963 في مهمة تجميد مستوى النزاع[8]؛ لكن سياسة الدولتين المتشددة إزاء قضية الحدود أدت إلى ظهور شبه "حرب باردة "بينهما تمثلت بالأساس في الاشتباكات على الحدود وإيواء الخصوم السياسيين والحملات الدعائية المضادة والتعبئة الداخلية...الخ[9].

الشكل 02: خريطة المغرب الكبير حسب رؤى حزب الاستقلال المغربي

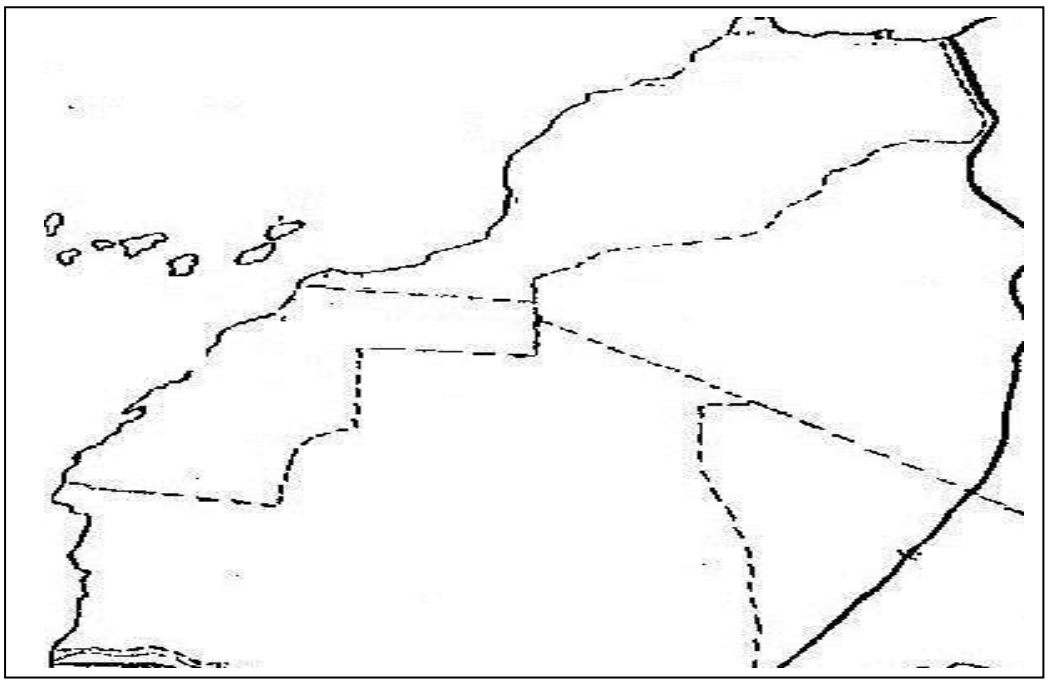

المصدر: إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص47.

هذا وقد عرفت العلاقات الجزائرية التونسية نزاعا مشابها على الحدود، لكنه أقل شدة وانتشارا، حيث إن المطالب الحدودية لتونس لم تكن تتعدى 20 كلم^2، لكنها تراجعت في مؤتمر القمة العربي في سبتمبر1964، لتطالب بالقطعة الموجودة بين النقطتين الحدوديتين 220 و223، وهي المنطقة التي حامت حولها الشكوك بأن تكون مخزون نفط[10].

لقد لعبت الخيارات الإيديولوجية دورا رئيسيا في هذا النزاع، حيث كانت الرؤى والتصورات التونسية والمغربية متطابقة بشأن قوة الجزائر ومكانتها على المستوى الجهوي والإقليمي، أضف إلى ذلك توجهات الجزائر الاشتراكية والناصرية، وتوجهات تونس والمغرب الغربية؛ الأمر الذي أدى إلى تبادل التهم بوجود قواعد عسكرية أجنبية في كل بلد.

ويكاد لا يسلم أي قطر مغاربي من إرث تاريخي استعماري لمشكلة الحدود والنزاعات الدولية المتعلقة بها، والتي تزداد أهمية تحليلية بالنظر لارتباطها بمصادر الثروة (كالنفط ومختلف المعادن) وكذا تداخلها مع التوزيعات الإثنية عبرها.[11]

2- ملامح عامة حول إشكالية الحدود المغاربية:

تتحدد إشكالية الحدود في المغرب العربي ضمن مجموعة من المعطيات يمكن إجمال أهمها في العناصر الآتية:

- **الدولة الوطنية في تحدي التكامل والإندماج:** حيث يمكن القول أن الحدود كانت ولا تزال إحدى أهم معوقات البناء الوحدوي المغاربي منذ نمو مفهوم الوطنية الناجم عن حركات التحرر الوطني، والتي تجلت تداعياتها بشكل كبير في حرب الرمال، وكذا عائقا أمام استقرار المنطقة وتنمية جهود مكافحة الجريمة المنظمة فيها، مما أعطى الشرعية أيضا لتباين تعريفات الحدود عند كل قطر مغاربي[12].

- **المعطى الطبيعي:** ويشكل من جهة أخرى طول الحدود المغاربية البينية وكذا مع دول الجوار الإقليمي تحديا كبيرا للأمن في المنطقة، حيث يبلغ مثلا طول الحدود البرية الجزائرية 6385 كم تتوزع كالتالي: 965 كلم مع تونس، 982 كلم مع ليبيا، 956 مع النيجر، 1376 كلم مع مالي، 463 كلم مع موريتانيا، 43 كلم مع إقليم الصحراء الغربية، 1601 مع المملكة المغربية؛ أما إجمالي الحدود البرية الموريتانية فهو في حدود 5074 كلم، منها:2237 كلم مع مالي، و813 كلم مع السنغال، و1561 كلم مع إقليم الصحراء الغربية علاوة على الحدود الجزائرية، في حين تمتد الحدود المصرية-الليبية لوحدها إلى مسافة 1094 كلم.
- **تغيّر وتعقيد طبيعة التهديدات:** حيث تحولت هذه الحدود إلى معضلة أمنية لأجل صعوبة مراقبتها، في ضوء الواقع الداخلي والإقليمي الراهن المتسم بتنامي حجم التهديدات الهجينة والصراعات غير المتوازية عبر الحدود، والتي تتطور في الأقاليم غير الخاضعة للسيطرة الحكومية، وتجعلها طبيعتها عبر الوطنية تستهدف مناطق مختلفة وفي العمق الجغرافي، ينضاف إلى ذلك استخدامها لأساليب قتالية تقليدية ولا تماثلية مسنودة باستراتيجية إعلامية قوية تقوم على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي مثلما برهنه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[13].
- **انهيار الدولة:** ساهم انهيار نظام القذافي في ليبيا والتدخل الفرنسي في مالي وازدياد النشاط الإرهابي في تونس علاوة على التهديدات الهجينة سالفة الذكر في لفت أنظار المجتمع الدولي حول أمن الحدود في منطقة الساحل، والتي أضحت تشكل تهديدا استراتيجيا لاستقرار المنطقة ككل، كما نمت المخاوف من اتجاه غالبية دول المنطقة وبخاصة الجزائر وليبيا إلى تبني خيار عسكرة الحدود وتداعياته الممكنة على مجالات حقوق الإنسان وفرض منطق أمننة تنقل الأفراد[14].
- **الإمكانات اللوجستية:** على الرغم من اختلاف الوضع الحدودي المغاربي من دولة إلى أخرى، فإنها تشترك في قلة الإمكانات المالية والبشرية، خاصة لدى كل من ليبيا ومالي وتونس وموريتانيا، مما يجعل الجزائر تتحمل الجزء الأكبر من تكلفة المجهود الأمني الرامي لتأمين الحدود مع الجيران، والذي أصبح من مسؤوليتها الإقليمية، خدمة لأمنها القومي الذي أضحى يرتبط أكثر من أي وقت مضى بأمن جيرانها؛ فبينما كانت الخلافات حول ترسيم الحدود أو الصراعات المحلية سببا لتدهور العلاقات الحدودية الدولية، أضحت اليوم التهديدات غير الدولتية هي السبب الرئيسي لهذه الاضطرابات، نتاج ضعف الدولة أو غيابها أحيانا[15].
- **الدول المغاربية لم تفاوض حقيقة حدودها مع المستعمر:** حيث يصعب الحديث عن السيادة الإقليمية للدولة في حين أنها ورثت حدودا لم تفاوض هي لأجلها، وإنما تفاوضت القوى الإستعمارية حولها، وتعاملت معها دول المغرب العربي كمعطى تاريخي فرضه الواقع ما بعد الكولونيالي، وليس كمعطى جيوسياسي مرتبط بالكينونة المشتركة لدول المنطقة.

- **السيطرة الإقليمية تعني السيطرة على الموارد:** تمثل الموارد الطبيعية من جهة أخرى إشكالا جيوسياسيا للمنطقة، حيث أن غنى أقاليم واسعة منها بالنفط والغاز واليورانيوم والفوسفاط ..الخ، يجعلها في شبه مواجهة لتيارات العولمة (ضد الشركات المتعددة الجنسيات والقوى الكبرى ...)، وضغوط دولية شديدة تشكل أعباء إضافية عليها.

3- مقاربة التنمية عبر الحدود:

عجلت الصعوبات الاقتصادية وخاصة الزراعية في تونس وحاجاتها إلى النفط والغاز والكهرباء الجزائرية، بالاتفاق على الحدود والعمل على تحسين أجواء الثقة والتنسيق السياسي، مع تبني تنمية مشتركة نموذجية للحدود[16]؛ وبذلك ظهرت خيارات التنمية في المناطق الحدودية المشتركة كمدخل لمعالجة المسألة الحدودية في

المغرب العربي، وبشكل خاص في مجال الإنقاص من التهريب وكل أشكال الجريمة المنظمة التي تتم عبر الحدود.

وتحظى مقاربة التنمية عبر الحدود باهتمام الشركاء الإقليميين لدول المغرب العربي، حيث وضع الإتحاد الأوربي مثلا "برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط ENPI CBC Med " الذي يندرج ضمن سياسة الجوار الأوروبية وأحد آلياتها التمويلية للفترة 2007 -2013؛ ورصد له ميزانية تقدر ب 173 مليون أورو، وينتظم البرنامج ضمن إتفاقيات شراكات متوسطية للتعاون عبر الحدود يشترك فيها العديد من الفاعلين: السلطات الرسمية الوطنية والإقليمية، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات، وكالات التنمية، الجامعات ومراكز الأبحاث بالإضافة إلى أشخاص القطاع الخاص المعنية بإطار عمل البرنامج.[17]

بلغ عدد الدول المشاركة في البرنامج 14 دولة تُمثّل 76 اقليماً وما يقارب 110 مليون نسمة، ولم تنضم من دول المغرب العربي سوى تونس التي ما فتئت تؤكد على تبنيها لمقاربة التنمية عبر الحدود كمدخل لمعالجة المشاكل والتحديات الأمنية؛ حيث أكد وزير الدفاع التونسي "الحرشاني" في لقاء جمعه برئيس بعثة الإتحاد الأوروبي بتونس يوم 20 أكتوبر 2016، أن تونس تواجه تهديدات غير تقليدية تضاعف من حجم التحديات الأمنية، مثمنا دعم الإتحاد الأوروبي لتونس في الميدان الامني، خاصة في مجال التكوين والاستعلام وتبادل الخبرات، وكذلك في مجال تنمية المناطق الحدودية والتي يراها المقاربة الأنسب والأشمل لضمان أمن الحدود، على اعتبار أن مكافحة الارهاب لا تقتصر على الحل الامني فحسب، مؤكدا حرص الدولة على تنمية المناطق الحدودية كأساس للأمن والدفاع التونسي.[18]

تستهدف المقاربة التنموية أيضا إعادة التوزيع الديمغرافي بشكل متوازن يضمن استقرار الحدود، عبر ملئ الفراغات الإستراتيجية أو ما يمكن تسميته بالتضاريس الديمغرافية، عبر إشراك المواطنين في مراقبة الحدود وفق مختلف الآليات المتاحة؛ إذ تسعى هذه المقاربة إلى جعل الحدود في خدمة التنمية الوطنية بمفهومها الشامل، بما في ذلك التنمية في المجال الديمغرافي.

4- المقاربة الجغرافية التقنية (نظم المعلومات الجغرافية):

تمثلت المقاربة التعاونية الجغرافية أساسا في المجال الطوبوغرافي لتحديد المعالم المادية للحدود المغاربية، ومن أمثلة ذلك تعاطي الجزائر وليبيا بخصوص مشكلة تعليم الحدود عند قرية "إمباس"، حيث أثارت ليبيا توغّل الجزائر في أراضيها ب 7 كلم، بينما استندت الجزائر على علامتين حدوديتين وضعتا بموجب اتفاقية بين ليبيا وإدارة الإستعمار الفرنسي عام 1957، كانت فرنسا قد اعتمدتها وسجّلتها في الأمم المتحدة بينما لم تستوف ليبيا شروط التصديق خشية إثارة الرأي العام المحلي وبحجة وضع الجزائر آنذاك؛ واتفقت الدولتان على تشكيل لجنة مختلطة لتعليم الحدود في المنطقة المتنازع عليها، وكلفت ليبيا خبيرا سويسريا للقيام بالمسح الطوبوغرافي، وتم بذلك تجاوز المشكلة الحدودية عبر أدوات تقنية.[19]

وبالرغم من المشاكل والنزاعات الحدودية في منطقة المغرب العربي، كما حدث في حرب الرمال، تمكنت الجزائر من الاتفاق مع جيرانها، عبر التعاون التقني على النحو التالي:

- مع تونس: اتفاق على رسم الحدود بين البلدين موقع في 6 يناير 1970 ما بين بير رمان والحدود الليبية، ثم اتفاق على تعليم الحدود موقع في 19 مارس 1983.
- مع المغرب: اتفاقية متعلقة برسم الحدود بين البلدين موقعة في 15 يونيو 1972.
- مع موريتانيا: اتفاقية على تعليم الحدود بين البلدين موقعة في 13 ديسمبر 1983.
- مع مالي: اتفاقية على تعليم الحدود بين البلدين موقعة في 8 ماي 1983.

- مع النيجر: اتفاقية على تعليم الحدود بين البلدين موقعة في 5 يناير 1983[20].

وينطبق الأمر ذاته على الحدود البحرية كما الحدود البرية، إذ يمكن أن نسوق في هذا المجال مشكل السيادة الإقليمية على الجرف القاري في خليج سرت بين ليبيا وتونس عام 1977، حيث قرّرت الدولتان الإلتجاء إلى محكمة العدل الدولية بضغط من جامعة الدول العربية، والتي أصدرت قرارها في 1982 والقاضي باعتماد خط منكسر يميل 26 درجة ثم 52 درجة بسبب جزيرتي جربة وكركنة، ثم تعاونت الدولتان بعد ذلك للترسيم التقني الميداني لهذه الحدود بموجب اتفاقية ثنائية وقعتاها في أوت 1989.[21]

وينصرف موضوع التعاون التقني في مجال التعاون الحدودي المغاربي إلى مناقشة موضوع تسيير الحدود الذي يطرح نفسه كحل وكرهان أمني في الوقت ذاته، يفرضه واقع البيئة الأمنية في المنطقة كما تفرضه محدداتها الجغرافية؛ حيث تهتم عملية تسيير الحدود بعملية الإدارة المشتركة بين الدول للحدود، من زاوية كون هذه الأخيرة "مجموعة القواعد والتقنيات والإجراءات التي تنظم النشاطات وحركة المرور المحددة عبر مجالات ومناطق محددة عبر الحدود، حيث تم تعريفها وتحديدها من حيث إجراء تحقيقات دقيقة على الحدود ومراقبتها، إجراء تحقيقات بخصوص الأشخاص وممتلكاتهم ومراكبهم عند نقاط العبور (الإنطلاق والوصول) المرخص بها، أين تتم مراقبة هؤلاء الأشخاص وممتلكاتهم مراقبة دقيقة"[22]؛ ناهيك عن ضرورة تطوير آليات المراقبة التكنولوجية للحدود، عبر شبكات الأقمار الصناعية وتجهيزات الرقابة الأرضية عبر الرادارات وغيرها، وكذا ضرورة الإعتماد على سلاح الجو (طائرات بدون طيار)...الخ؛ وضرورة تطوير نظم مراقبة الأشخاص عبر الحدود لتسهيل تحديد مسارات المشتبه فيهم أمنيا، وهذا النمط من التعاون الأمني لا يزال محتشما بالرغم من مقررات اجتماعات هياكل اتحاد المغرب العربي.

5- المقاربة الإقليمية: الحدود في قلب السياسة الأمنية للمنطقة:

تمثلت السياسة الأمنية الجزائرية مع دول الجوار المغاربي في اتفاقيات رسم الحدود المشتركة أساسا في إطار المقاربة الجغرافية التقنية، لكن ذلك لم يكن سوى حافزا إلى السعي لبلورة سياسة إقليمية للتعاون الحدودي تكون جوهرا للسياسة الأمنية الإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى البيان المشترك الصادر عن رؤساء حكومات كل من ليبيا وتونس والجزائر في ختام الاجتماع الثلاثي الذي عقد بمدينة غدامس الحدودية والذي مثّل نموذجا صلبا للتعاون الأمني المشترك بين دول المغرب العربي، حيث دعى إلى ضرورة العمل على توحيد الجهود بين الدول الثلاث لمواجهة التهديدات الأمنية التي تلاقيها، من خلال اعتماد مقاربة أمنية مشتركة، متكاملة ومنسقة ووقائية وفق استراتيجية شاملة؛ وطالب سعيا لذلك بزيادة الإتصالات والزيارات بين كبار مسؤولي الأجهزة الأمنية المختصة للدول الثلاث، بهدف تعميق التواصل وتعزيز الثقة ووضع برامج تدريب مشتركة للإطارات المؤهلة؛ كما أكّد البيان من جهة أخرى على أهمية تفعيل اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني المبرمة بين الدول الثلاث، وتبادل الخبرات والتوجه لعقد اتفاقية أمنية مشتركة؛ وشدد على ضرورة وضع آلية للمتابعة والاتصال على مستوى وزارات الداخلية بالدول الثلاث، لمواجهة التهديدات والمستجدات الأمنية التي قد تشهدها الحدود المشتركة، والتنسيق بينها لأجل اتخاذ تدابير مشتركة[23].

كما جاء تفصيل هذه المقاربة الأمنية الموسّعة في اتفاق الدول الثلاث على تشكيل فرق عمل لوضع تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة، وتبادل المعلومات حول الأساليب والممرات البرية التي تستخدمها المجموعات الإرهابية، وشبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية؛ وكذا أهمية وضرورة إنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين الدول الثلاث، وتكثيف التنسيق والتعاون في المجال

الأمني، من خلال تسيير دوريات متوازنة لمراقبة الحدود المشتركة لمنع أي اختراقات أمنية، وعقد لقاءات دورية بين الأجهزة الأمنية المحلية وتعزيز الهياكل والآليات القائمة المختصة بالتعاون الأمني، والاعتماد عليها لرسم استراتيجيات التعاون الأمني، ووضع خطط عملية فاعلة، وكذلك أهمية العمل على تنمية المناطق الحدودية من خلال إشراك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاعات الحكومية ذات الاختصاص، وتكثيف التعاون بين الغرف التجارية، وإقامة معارض متخصصة[24].

وفي الدورة الواحدة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية لدول المغرب العربي المنعقد يوم 09 جويلية 2012 بالجزائر وبغرض تنفيذ توصيات الدورة الثلاثين الرامية لتجسيد سياسات أمنية مغاربية مشتركة[25]؛ رصد المجلس التهديدات والمخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، واتفق على أن الإرهاب والجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة الإجرامية وتمويل الإرهاب بكل أشكاله، وما بينها من علاقات وثيقة متلازمة، فضلا عن ظاهرة تبيض الأموال، تشكل جميعها أخطارا تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي؛ وأكدت الدول المغاربية على ضرورة العمل على مكافحة تلك المخاطر والتصدي لها من خلال تكثيف الجهود على المستوى الثنائي وعلى مستوى العمل المغاربي والإقليمي والدولي، مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل دولة مغاربية.

وقد أكد المجلس أن مكافحة هذه المخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية تكون أكثر نجاعة إذا اعتمدت على مقاربة متكاملة، مندمجة ووقائية ومنسقة بين دول الاتحاد، ضمن استراتيجية شمولية تدمج كذلك البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي المستند إلى مبادئ الاعتدال والوسطية، وتستحضر البعد الديمقراطي والتنسيق مع الشركاء الدوليين، في إطار احترام السيادة الوطنية وأمن واستقرار المجتمعات المغاربية، وتتم هذه المقاربة الشاملة للأمن المغاربي على أربع مستويات: وطنيا، وثنائيا، ومغاربيا وإقليميا/دوليا.[26]

وأعرب المجلس عن انشغاله بالتداعيات الأمنية التي تواجه البلدان المجاورة -لا سيما مالي- وانعكاساتها على الأمن المغاربي، حيث أكد على ضرورة الحل السياسي للأزمة بما يجنّب التدخل العسكري ويضمن وحدة البلد الترابية؛ كما دعا المجلس إلى تكاثف الجهود لمعالجة الوضع الإنساني للنازحين واللاجئين في توسيع للتداعيات الإنسانية لأزمة الساحل، واتفق المجلس على تدعيم وتكثيف التعاون المغاربي في مجال مكافحة غسيل الأموال والجرائم المرتبطة بها بالارتكاز على المعاهدات والآليات الثنائية والمغاربية، وهي نشاطات تعتمد كلها على تكثيف التعاون الحدودي المشترك[27].

كما تتفق الدول المغاربية في تشخيص مسألة الإتجار بالمخدرات كتهديد خطير لاستقرار الدول والمنطقة ترتبط بالأمن الصحي لمجتمعاتها (خاصة فئة الشباب)، كما ترى أن الموارد المحصلة من هذا الاتجار تستعمل عادة في تمويل للنشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة بأشكالها، وترتبط بمعضلة انتشار الأسلحة التي تحولت إلى تهديد حاد في المنطقة، فقد خلص الاجتماع إلى ضرورة تعزيز التعاون في مراقبة حدود البلدان المغاربية لمواجهة هذا التهديدات، ومنع الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها والعمل على تجفيف منابعها، مع ضرورة ضبط تدابير عملياتية نموذجية للتعاون والتنسيق في مجال مراقبة الحدود والهجرة غير الشرعية، تستلهم منها السلطات المعنية في كل بلد لتحسين الأداء في مراقبة الحدود؛ وأيضا ضرورة مأسسة الجهود المبذولة عن طريق إستحداث مراصد من قبل المصالح المختصة في دول الاتحاد.

ثم عقد مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعا بمقر الجامعة العربية على هامش الدورة الـــــ 140 لمجلس وزراء الخارجية العرب في سياق محاولة تطوير المقاربة الأمنية المشتركة؛ حيث تم

التباحث في ثلاثة مواضيع رئيسية تتعلق أولاها بالتعاون الأمني بين دول المغرب العربي، وثانيها بعلاقات دول الاتحاد مع الاتحاد الاوروبي، وثالثتها بالتنسيق المغاربي بشأن القضايا العربية والدولية.

وتوّج هذا الاجتماع ببيان يؤكد على تكريس التشاور السياسي بين دول اتحاد المغرب العربي؛ كما التزمت دول المغرب العربي بما ورد في بيان الجزائر 9 جويلية 2012 حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي ودعت لمواصلة العمل بما ورد في الخطة المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الاقليمي حول أمن الحدود الذي عقد في طرابلس 3 ديسمبر 2012، ودعا إلى ضرورة تكثيف الجهود من أجل مكافحة هذه المخاطر والآفات الاجتماعية على المستوى الثنائي والاقليمي والدولي، كما أشاد المجلس بتطور العملية السياسية في مالي بما من شأنه أن يحفظ سيادتها ووحدتها الوطنية وتجعل منها عنصرا إيجابيا في استقرار المنطقة والحفاظ على الأمن واستقرار الأوضاع الحدودية فيها [28].

ويجسد هذا المسعى محاولات اتحاد المغرب العربي لتبني استراتيجية شاملة، تتضمن -علاوة عمّا سبق- البعد التنموي والديني والفكري والثقافي والتربوي، وتعتمد على مقاربة متكاملة ومنسقة بين دول الاتحاد، وكذا من خلال ايجاد الآليات الكفيلة بتجسيد ذلك.

الخاتمة:

على الرغم من الجهود التي بذلتها دول المنطقة المغاربية ولا تزال لتكريس التعاون الحدودي في إطار ثنائي وتكاملي متعدد الأطراف، وعلى الرغم من ضرورة الحفاظ على مكتسبات الآليات الموضوعة لحد الآن لأجل ضمان أمن الحدود، فإنه يمكن القول بأن هذا التعاون لا يزال غير فعال نتاج سيطرة قيم الريبة والشك بين الدول الأطراف، حيث المعلومات المتبادلة ناقصة لا سيما في مجال التهريب وتجارة المخدرات التي تتفاوت تقديرات الدول المغاربية في ترتيبها في أجندتها الأمنية، وهي مباريات ناقصة بلغة التفاوض.

بينما يستدعى التعاون الفعال تكثيف إجراءات بناء الثقة وحسن الجوار، والجدية العملية في تبادل المعلومات، لا سيما الأمنية منها، ما من شأنه تحويل التعاون الحدودي إلى مفاوضات المعلومات التامة، مثلما بينته تجربة التنمية المشتركة على الحدود.

كما يستدعي التأمين الفعال للحدود السعي لتطوير مفهوم التنمية الحدودية إلى المجال الديمغرافي وإشراك المواطن في مراقبة الحدود (التمدين، المجتمع المدني ...الخ)، الأمر الذي من شأنه خلق عوامل الإستقرار الإجتماعي والسياسي في هذه المناطق.

الهوامش:

[1] نيفين مسعد، رؤية الشباب العربي للعولمة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص 104.

[2] أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص العلاقات الدولية، فرع استراتيجية ومستقبليات، 2011/2010، ص.32.

[3] Hélène CLAUDOT- HAWARD, « bandit, rebelles et partisant : version plurielle des évènements touareg 1990-1992 » dans *Politique Africaine*, № 46,1992, P.143.

[4] حمدي عبد الرحمان، إفريقيا والقرن الواحد والعشرين: رؤية مستقبلية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1997، ص.9.

[5] André SALIFOU, *La Question Des Touarègue Au Niger*. Paris: Karthala, 1993, P.43.

[6] بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، في الموقع: تاريخ الدخول: 30-03-2014. http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm

7 عبد القادر محمودي، النزاعات العربية– العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية) 1945-1985. الجزائر :الوكالة الوطنية للنشر والإشهار،2002، ص.237.

[(*)] متعلقة أساسا بالولاء السياسي والديني لسكان هذه المناطق للعاهل المغربي.

[8] المرجع نفسه، ص.246.

[9] سمير أمين، المغرب العربي الحديث، تر. كميل داغر .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1971، ص.267.

[10] المرجع نفسه، ص.266.

[11] للمزيد أنظر: محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001، ص ص 290-314.

[12] Veronica Martins « Maghreb Chalenges and UE Measures Taken Towards the Region » paper présented at the conference « *The Externel Effects of Internal Security : Challenges for the Enlarged European Union* », Vienna, May 2008.

[13] عبد النور بن عنتر، " تهديدات هجينة"، جريدة العربي الجديد. في الموقع: تاريخ الدخول: 20-02-2015 http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/A9

[14] Louis Martinez, « Afrique du Nord : Nouvelles Menaces, Nouvelles Stratégies » مداخلة ألقيت في إطار أشغال الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات الوطنية والتحديات الإقليمية، المنعقد يومي 12 و13 نوفمبر 2014 بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

[15] عبد النور بن عنتر،" الجزائر ومعضلة تأمين الحدود"، جريدة العربي الجديد. في الموقع: تاريخ الدخول: 20-02-2015

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/16/AF

[16] عبد القادر محمودي، مرجع سبق ذكره، ص.247.

[17] في الموقع الإلكتروني: http://www.enpicbcmed.eu/ar/programme/ar_about-the-programme

[18] في الموقع الإلكتروني: http://ar.webmanagercenter.com/2016/10/20/161135

[19] محمد محمود السرياني، مرجع سبق ذكره، ص ص 291-292.

[20] حسن الشامي، "تقرير التحول الديمقراطي في الجزائر"، الحوار المتمدن، (ع. 3705 – 2012)، من الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=304423، تاريخ الدخول: 11-01-2013.

[21] المرجع نفسه، ص ص 207-208.

[22] آمال حجيج،" نحو قوة أورو-متوسطية للشرطة وتسيير الحدود" مداخلة ألقيت في إطار أشغال الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات الوطنية والتحديات الإقليمية، المنعقد يومي 12 و13 نوفمبر 2014 بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

[23] عن وكالة انباء التضامن، "ليبيا وتونس والجزائر تدعو للعمل على توحيد جهود مكافحة التهديدات الأمنية"، من الموقع الإلكتروني: http://www.presssolidarity.net/ليبيا-وتونس-والجزائر-تدعو-للعمل-على-تو/، تاريخ الدخول: 2013/02/13.

[24] المرجع نفسه.

[25] أشار مجلس وزراء الخارجية لاتحاد المغرب العربي في دورته الثلاثين المنعقدة بتاريخ 2012/02/18 بالرباط إلى ضرورة بحث سبل وضع سياسات أمنية مغاربية.

[26] اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، بيـــان الجـزائـر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي، الجزائر 09 جويلية 2012.

[27] المرجع نفسه.

[28] المرجع نفسه.